الابتزاز الإلكتروني والصيد الثمين

مشعل بن حميد القبالي
أخصائي أمن معلومات

يحكى أن أحد الشباب العمانيين قد تعرض للابتزاز الإلكتروني عبر موقع الفيس بوك الشهير عن طريق شاب تقمص شخصية فتاة وبعد مرور أيام على تواصلهما طلبت الفتاة من الشاب أن يرسل صورا له خادشة للحياء وبعدها بأيام طلبت منه فيديو مخلاً بالآداب العامة وكانت هي من تبدأ بإرسال صور لها مغرية للشاب إلى أن اعترف الشاب العربي بأن كل الصور التي أرسلها لا تعود له، وطلب من الشاب العماني أن يحول له مبلغًا وإلا نشر صوره في مواقع التواصل الاجتماعي، فما كان منه إلا أن رضخ لطلبات المبتز، ودفع الكثير من المال ليتجنب العار، هذه قصة مختصرة من بين مئات الحالات التي تصل سنويا للمركز الوطني للسلامة المعلوماتية وشرطة عمان السلطانية وغيرها من المؤسسات التي تنظر في مثل هذه القضايا الدخيلة على المجتمع العماني .

للأسف الشديد ينجر بعض الشباب بسهولة ويقع في الفخ بأسهل مما يتوقع المبتز وكثير من الحالات لا تصل للجهات الرسمية لكي تتعامل معها، وربما العتب يقع على بعض الجهات المسؤولة عن توعية المواطنين عن طرق الابتزاز الإلكتروني وكيف للضحية أن تقع في شراك الابتزاز؟ وما هي دوافع المبتزين؟ ولماذا أغلب ضحايا الابتزاز من دول الخليجي العربي؟ وما هي طرق الابتزاز؟ للتوضيح أكثر فإن الابتزاز الإلكتروني يعرف بأنه استخدام وسائل التقنية الحديثة للحصول على مكاسب مادية أو معنوية عن طريق الإكراه من شخص أو أشخاص أو حتى مؤسسات ويكون ذلك الإكراه بالتهديد بفضح سر من أسرار المبتز أو نشر صور ومقاطع له في مواقع التواصل الاجتماعي.

هناك أسباب كثيرة تدفع المبتز لسلوك هذا الدرب أهمها جشعه ورغبته في تحقيق أرباح كبيرة في وقت قصير، وكذلك قلة الوازع الديني والجهل بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وهناك أسباب أخرى من بينها قلة الروابط الأسرية والشخصية العدوانية التي تحب أن تلحق الضرر بالآخرين. تعددت طرق الابتزاز و نوعيته فبعض الحالات التي نسمع عنها من مصادر مطلعة على مثل هذه القضايا تشيب الرأس حيث تعددت حالات الابتزاز للمواطنين العاديين ووصلت للمسؤولين في مؤسسات حكومية وخاصة، والأهداف ليست المال إنما خدمات أخرى أكبر عن المال، قد تكون أسرارا خاصة بالمؤسسة أو بيانات أو غيرها من المعلومات السرية.

في العام ٢٠١٤ وثق المركز الوطني للسلامة المعلوماتية أكثر من ٤٠٠ حالة تعرضوا للابتزاز بمختلف أشكاله، وغالبا ما يهدد المبتز الضحية بنشر الصور الخاصة في مواقع التواصل الاجتماعي، ومع تزايد جرائم تقنية المعلومات صدر في شهر فبراير من العام ٢٠١١ المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١٢ الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات حيث تنص المادة (١٨) منه على: « يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف ريال عماني ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات فى تهديد شخص أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو امتناع ولو كان هذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعا، وتكون العقوبة السجن المؤقت مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال عماني ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عماني إذا كان التهديد بارتكاب جناية أو بإسناد أمور مخلة بالشرف أو الاعتبار. وأفضل طريقة لتعامل الضحية مع المبتز هو عدم دفع أي مبلغ مهما قال مع عدم إظهار الضعف أمامه وعدم التواصل معه وإظهار الشجاعة والتحلي بالصبر وإبلاغ الجهات المعنية عن الموضوع. وفي السلطنة وفر المركز الوطني للسلامة المعلوماتية خطا ساخنا للتعامل مع الحوادث الأمنية الإلكترونية ، وكذلك يتوفر مختبر الأدلة الرقمية وهناك الكثير من الحالات التي تمكن المركز من حلها وإرجاع الحقوق لأهلها.

الابتزاز الإلكتروني ظاهرة دخيلة على المجتمع العماني، وللأسف الشديد تزداد ضحاياه يوما بعد آخر والسبب قلة التوعية وقلة الوازع الديني وعدم توعية الوالدين للأبناء بالمخاطر التي تحيط بهم في الفضاء الافتراضي، فلم تقتصر مسارح الجريمة على أرض الواقع فقط، فاليوم هناك مئات القضايا التي تنظر فيها المحاكم وقعت في الفضاء الافتراضي وأضرارها قد تكون أعلى من الجرائم التي تحدث على أرض الواقع.